تعليق

عادوا.. والعود ليس أحمد

اي تفسير. ومهما كانت الذريعة فان عدد من المدرسين من الجامعات على وشك العمل اياه. وبعد ان كانوا يرفضون ان يفسر تسلمهما بمرسوم ٨٥٤. وفاتحة تراجعات جديدة امام تعسف السلطات المحتلة بذلك المرسوم.

ولا يختلف عن ذلك بل هو جزء من نفس التوجه عدد من رؤساء البلديات. كان اعرفهم، حتى الان، حنا الاطرش. وهو سمات اعرفهم الى الادارة المدنية.

ان الذريعة التي يبرر بها التراجع عن موقف الرفض لتوقيع اذن العمل المشروط، وهي تطبيق اعمال البلديات ومقاطعة الادارة المدنية، والتضامن مع الرؤساء والمجالس البلدية الذين اقالتهم تلك الادارة، هي مساعدة كما يقول اصحابها: "خدمة مصالح المواطنين"!

وهذه "الخدمة" كما يطرحونها تتلخص في الحصول على اموال من الخارج لاقامة "مشاريع" بلدية، او لتطوير الجامعات. وهي في تعارض مع جميع الاعتبارات وضع التي كانت وراء الموقف الذي سبق التراجع.

هذا الوضع يطرح السؤال بالحاح. وهو ما هي القاعدة. او ما هو المعيار الذي به او بها يحدد الموقف الصحيح من هذه القضايا ويعيتحد من امثالها في مجرى الحياة اليومية في الاراضي المحتلة.

اذا كان صحيحا رفض التوقيع على اذن العمل لمدرسي الجامعات قبل وقت قصير واصبح الان عين الحكمة والصواب. هل تغيرت صيغته، ام ضيعة الجهة التي اصرت عليه؟!

لا شيء من هذا. ولكن ما اعتبر "اجتهادا" هدفه خدمة "الجامعات" "البلديات" كما قال اصحابه سيفتح الطريق امام "اجتهادات" اخرى مماثلة. منها على سبيل المثال الموافقة على تخصيص نسبة مما يحصلون من اموال من الخارج لما يسمى "صندوق التطوير". الذي تعول به الادارة المدنية مشاريعها او مشاريع روابط القرى!! ومنها ايضا اضعاف موقف الطلبة من المرسوم ٨٥٤. واهم من ذلك كله. مماشاة السياسة التي تستهدف من ورائها اسرائيل اضفاء صفة الشرعية على احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة. و"تطبيع" التوجه الاسرائيلي لفرض الادارة الذاتية كحل للقضية الفلسطينية!

ولا احد يمكنه انكار هذه الحقيقة. ولا التغاضي ان الشروط الاسرائيلية على الجامعات والبلديات. وصيغة الادارة المدنية نفسها قد وضعت لخدمة مصالح تتعارض مع السياسة الاسرائيلية.

وحتى لو افترضنا ان القبول بشروط الادارة المدنية سيجعل من بيت ساحور، مثلا، جنة عدن. ومن اية جامعة من جامعاتنا هارفارد اخرى. فان صيرورة اي منها كذلك لن يغنيها من مواجهة طلب الترخيص السنوي لعمل كما يقضي بذلك مرسوم ٨٥٤. او من تضييق حدودها. او مصادرة قسم من اراضيها. او حتى من اضطرار قسم كبير او صغير من طلابها الى الهجرة او الى اغلاق مشاغلهم بسبب الضرائب او باسباب اخرى كثيرة عرفها الناس وعانوا منها خلال وقت طويل. وحتى في هذا الوقت. وقبل ان تصبح اية مدينة تقاطع بلديتها مع الادارة المدنية جنة عدن. واية جامعة مثل "اكسفورد او هارفارد. تبرر "التراجعات" بالمحافظة على المكاسب المحققة. فكيف سيكون مدى هذه "التراجعات" عندما تزداد "المكاسب"!! رغم قناعتنا بانها مجرد اوهام!

المهم ان هذا النهج يفصل فصلا تعسفيا بين "المصالح الذاتية" للمواطنين او لهذه الجامعة او تلك وبين "المصلحة الوطنية". ولا يرى ان الضمان الوحيد لمصالح المواطنين التي يبرر اصحاب هذا النهج مواقفهم باسمها هو حق تقرير المصير. هو الدولة المستقلة! وبالمقابل ان الانصراف الى تحقيق تلك المصالح يلحق الضرر بالمصلحة الوطنية. ويساعد على تعميق الوحدة الوطنية. لا على نطاق الاختلاف في المواقف وحسب. بل وعلى تجزئة المصلحة الوطنية الى مصالح على مستوى المدينة والحارة والقرية والمؤسسة وحتى، لاحقا، على مستوى الفرد.

ولهذا يكون خداعا للنفس حينما يصمت البعض عن مسلك البعض باسم "الوحدة الوطنية"!

ان هذه الوحدة هي وحدة موقف ووحدة ممارسة او هكذا يجب ان تكون.

وما نظنها صدفة ان يكون مؤيدو مشروع ريغان هم انفسهم الذين يقدمون على التراجعات امام الادارة المدنية!

التصدي لاتفاقية شولتز حول لبنان
مهمة كل المستهدفين بالهجمة الامبريالية

بقلم
بشير البرغوثي

حتى لا ينسى احد. وحتى تكون تجربة الماضي القريب، وحاضر التجربة اللبنانية امام عيوننا. وليس وراء ظهورنا كما تسعى الى ذلك واشنطن واتباعها، لا بد من استذكار بعض "ذرائع" ومزاعم منفذي الغزو والمشاركين فيه باليد او اللسان واللسان عشية الهجوم الاسرائيلي على لبنان!

حينذاك كان الكتائبيون يرفعون شعار "تحرير لبنان من الغرباء". وكان سعد حداد "يحارب" كما كان يقول. من اجل اعادة لبنان "حرا" من اي نفوذ. وكان "كيان" الجبهة الانعزالية "الجميل وشمعون يتفقون بالمسؤولية عن كل مصائب لبنان ومشاكله على منظمة التحرير. ويعدون الشعب اللبناني باعادة وحدته الوطنية. وازدهاره اذا ما خرجت القوات الفلسطينية من اراضي البلد العربي الشقيق! ومن احل هذا بررواء فيما بعد. تواطؤ هم مع حكام اسرائيل، وترحيبهم بالقوات الغازية لبلادهم!

ورغم ان وطنيا لبنانيا او عربيا واحدا لم ياخذ بهذه المزاعم، او يتعاطف معها. ورغم ان اهدافها كانت معروفة لكل الوطنيين العرب في لبنان وخارجه. الا ان التذكير بالنتائج الملموسة لتلك المزاعم والشعارات له اهمية في الكشف عن حقيقة نوايا اولئك الذين يريدون تصدير هذه المزاعم الى الساحة الفلسطينية لصالح مشروع ريغان. وباسم شعار "انقاذ ما يمكن انقاذه"!

لقد تحول شعار "تحرير لبنان من الغرباء" بموجب اتفاقية شولتز الى تثبيت مواقع الغرباء فعلا. وليس الغرباء زعما، في لبنان. ولم يكن اللبنانيون اكثر انقساما. بسبب تلك الاتفاقية. مما هم عليه اليوم. ولا كان لبنان ابعد عن السلام مما هو اليوم!

وما تستهدفه اتفاقية شولتز هو نفس ما استهدفه الانعزاليون ومن كان وراءهم حينما اشعلوا نار الحرب الاهلية قبل ثماني سنوات. الهيمنة الانعزالية. او التقسيم داخليا. والتبعية لاميركا واسرائيل خارجيا! ومثلما تصدت الحركة الوطنية اللبنانية. انذاك. للمخطط الانعزالي. كذلك هي تتصدى الان، بالاصرار نفسه. وبالبسالة نفسها لذلك المخطط المتجسد في اتفاقية شولتز!

وما نظن احدا بعد هذه النتيجة للدور الاميركي في لبنان. وقبل ذلك في مصر السادات. باستثناء العملاء، يستطيع "تبرير" الاعتماد. على الامبريالية الاميركية. والركون لوعودها!

واذا كانت اتفاقية شولتز نقطة عبور الى مشروع ريغان — كما يقول اصحابها انفسهم — فيجب ان لا يستبعد احد لجوء مصممي الاتفاقية الى نفس الوسائل التي استخدمت للوصول اليها لتمرير ذلك المشروع.

وهناك ظواهر واشارات تدل على هذا التوجه في ممارسات ومحاولات هدفها تمزيق الصف الوطني. ووحدة الشعب الفلسطيني. واقتعال صراعات لا مبرر لها ولا مصلحة لاي فلسطيني شريف فيها. وهي لا تخدم الا اولئك الذين يعملون على الهاء الشعب الفلسطيني عن قضيته وحقوقه. واستنزاف طاقاته وقدراته، وتمرير مشاريع تصفية طموحاته وحتى وجوده الوطني.

وفي تجربة لبنان الشقيق ما ينبغي ان يدرس وان يستوعب. لقد اعتمد المتآمرون على استقلاله وحريته على عنصر اثارة الاحتراب الداخلي حينما لم يستطيعوا تحقيق مآربهم بوسائل اخرى، وحينما عجز اتباعهم الداخليين عن مواصلة تهجمهم القديم امام تعاظم قوة ونفوذ الحركة الوطنية. وبعد ذلك ظهروا بمظهر الحرص المزعوم على اعادة السلام والحرية للبنان. واعانا في الخديعة وافقوا على قرار مجلس الامن رقم ٥٠٨ القاضي بانسحاب القوات الاسرائيلية غير المشروط من كل الاراضي اللبنانية. اما نتيجة التخلي عن ذلك القرار، والركون الى الدور الاميركي فكانت نتيجته اتفاقية شولتز بكل ما تتضمنه من بقاء للقوات الاسرائيلية بواسطة سعد حداد. والانتقاص من سيادة لبنان على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاعلامية، و"تحريره" من اي التزام قومي لصالح التزامه تجاه اسرائيل!

ومثلما اعطت اتفاقيات كامب ديفيد "حوافز" جديدة لحكام اسرائيل لتكثيف عمليات الاستيطان. ولتاكيد رفضهم لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كذلك ستضيف اتفاقية شولتز المزيد من هذه "الحوافز" والكثير من التعنت في الاستهانة بقرارات الامم المتحدة وموقف الراي العام العالمي.

ولا شك ان كثيرين يذكرون تصريحات كارتر في اميركا واسوان عن "الوطن القومي" و"الكيان" الفلسطيني اثناء التحضير الاميركي لاتفاقيات كامب ديفيد وفي اثناء "رمي الشباك" حول السادات. ويذكرون. ايضا. كم تقزم كل ذلك في "مشروع الادارة الذاتية" الذي قزمه بيغن بعد ذلك في صيغة الادارة الذاتية للسكان، ثم تناساه كليا ليقول بانه لن يضم الضفة الغربية لان المرء "لا يضم نفسه لنفسه" اي لانها اصلا جزء من اسرائيل!!

نقول هذا لان فيليب حبيب يجوب بعض العواصم العربية في محاولة لتجنيد قوى "عربية" للضغط على سوريا، زاعما ان تنفيذ اتفاقية شولتز سيفتح الطريق لتطبيق مشروع ريغان. ولهؤلاء الذين يصغون عادة الى كل همسة من واشنطن، وتبعث فيهم الامال ان مصير مشروع ريغان الذي رحبوا به قبل اتفاقية شولتز ليس هو مشروع ريغان بعد هذه الاتفاقية. وان مصيره مماثل لمصير قرار مجلس الامن رقم ٥٠٨ الخاص بلبنان، وان الاستمرار في الاعتماد على الدور الاميركي، بعد ذلك المصير، وبعد اعلان ما اعلن من اتفاقية شولتز، والخفي اسوأ، ليس الا قبولا مسبقا بالاستسلام دون قيد او شرط، وان عدم التضامن مع سوريا والحركة الوطنية اللبنانية في التصدي لاتفاقية شولتز هو في نفس الوقت خيانة لمصالح الشعب الفلسطيني لا تغسلها ابدا ملايين عبارات النفاق. ومزاعم الحرص!!

ولا مجال ابدا للفصل، وبالاخص في هذا الظرف بين القضية اللبنانية والفلسطينية والسورية، او بينها وبين القضية العربية — قضية التحرر والسلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعي!

على هامش مناقشة الممارسات الاسرائيلية
خدمات يمينية عربية لواشنطن في مجلس الامن

احل مجلس الامن الدولي خلال هذا الاسبوع للمرة الثانية مناقشاته للاوضاع داخل المناطق العربية المحتلة. وكان مجلس الامن قد اجتمع في شهر شباط الماضي لهذا الغرض، لكنه احل مناقشاته في ذلك الحين بسبب عدم اتفاق الدول العربية على مشروع قرار موحد لعرضه على المجلس.

ولاحظ المراقبون السياسيون ان "جاسم يوسف جمل" ممثل قطر، الذي تحدث باسم المجموعة العربية في مجلس الامن قد اكتفى بادانة الممارسات الاسرائيلية كما انه تحدث عن الدعم والحماية التي تتلقاها اسرائيل من دولة عظمى تتمتع بحق الفيتو في مجلس الامن دون ان يذكر الولايات المتحدة بالاسم!! ولوحظ ايضا ان المذكور لم يتقدم باي مشروع اقتراح للتصويت عليه!

وتتوقع الاوساط الديبلوماسية ان تقتصر هذه المناقشة على القاء عدد من الكلمات والا يجرى طرح مشروع قرار للتصويت عليه بسبب معارضة حكام اليمين العربي لاي صيغة تثير غضب واشنطن وتدفعها لاستخدام "الفيتو" لافشالها.

ومن المعروف ان هذا التوجه اليميني في عدم احراج واشنطن واجبارها على اتخاذ موقف واضح في مجلس الامن ضد الممارسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، يستهدف ايضا عدم التاثير سلبا على الجهود الاميركية لتمرير الاتفاقية اللبنانية — الاسرائيلية.

ويستذكر المراقبون بهذا الصدد بانه لنفس الاسباب السابقة رفض حكام اليمين العربي في بداية الشهر الحالي طرح موضوع الممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في جنوب لبنان للمناقشة في مجلس الامن.

ومن الجدير بالذكر ان جميع هذه الموضوعات تم طرحها بمبادرة من منظمة التحرير الفلسطينية.